مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الاوسط: توازن القوى والمصالح الاقتصادية

م.م. رانية صالح ابراهيم (*)

المقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط من المواضيع الحيوية والمثيرة للبحث، نظراً لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي. تمتاز فرنسا بعلاقات تاريخية عميقة مع العديد من دول المنطقة، وتستند سياستها إلى توازن دقيق بين الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية، والتفاعل مع القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، إلى جانب سعيها لتحقيق الاستقرار في منطقة تشهد صراعات وأزمات متعددة. تتراوح أولويات فرنسا في الشرق الأوسط بين تأمين ممرات الطاقة، وحماية استثماراتها الاقتصادية، إلى جانب دورها البارز في العديد من الأزمات السياسية التي تهز المنطقة، مثل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، الحرب السورية، والأزمات في ليبيا واليمن. ويتطلب فهم السياسة الخارجية الفرنسية في هذا السياق فحصًا دقيقًا للعوامل التي تشكل هذه السياسة، بما في ذلك توازن القوى بين الفاعلين الدوليين في المنطقة، وأهمية المصالح الاقتصادية بالنسبة لفرنسا. كما أنه من المهم الإشارة إلى دور الدبلوماسية الفرنسية في استراتيجياتها الأمنية والاقتصادية، وكذلك التحديات التي تواجهها في تنفيذ هذه السياسات.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تحليل وتفسير تأثير التوازنات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية التي تسعى فرنسا لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن لفرنسا أن تحقق توازناً بين سعيها لتعزيز مكانتها كقوة دولية في المنطقة وضرورات التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة. والتساؤلات الرئيسية للبحث:

جامعة النهرين / مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية
Rania.salih@nahrainuniv.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

١.مـا هي العوامل التي تحكم السياسـة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

٢.كيـف يتـم توجيه تـوازن القوى في السياسـة الخارجية الفرنسية بين الدول الكبرى في المنطقة مثل السعودية، إيران، وتركيا؟

٣.ما هي المصالح الاقتصادية التي تسـعى فرنسا إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة؟

٤.كيـف تؤثـر الأزمـات السياسـية والأمنية في الشرق الأوسط على توجهات السياسة الفرنسية؟

٥.مـا هو الـدور الفرنسـي فـي حـل النزاعات الإقليمية وأثر ذلك على مكانتها الدولية؟

أهميـة البحث: تكمن أهمية هـذا البحث في تقديم تحليـل معمـق لدور فرنسـا فـي منطقة الشـرق الأوسـط، التـي تعتبر مـن أكثر المناطـق تعقيدًا علـى مسـتوى العلاقـات الدولية. سيسـاهم هذا البحث في فهم أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة في ظل تزايد المنافسـة بين القوى الكبرى فـي المنطقـة، من جهـة، وبين فرنسـا وحلفائها الإقليميين والعالميين من جهة أخرى. كما يعكس أهمية البحث في التفاعل بين المصالح الاقتصادية والدوافع الأمنية لفرنسـا، وهو ما يمكن أن يساهم في تعزيز فهمنا لاستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية.

فرضية البحث: الفرضية الرئيسـية لهذا البحث تتمثـل فـي أن السياسـة الخارجية الفرنسـية في الشرق الأوسط تتسـم بتوازن دقيق بين المصالح الاقتصاديـة والأمنيـة، حيث تسـعى فرنسـا إلى حمايـة مصالحها الاقتصادية عبر الاسـتثمارات والتجـارة، وفي الوقت نفسـه تسـعى إلى الحفاظ علـى اسـتقرارها الأمنـي مـن خـلال تدخلاتها الدبلوماسـية والعسـكرية فـي أزمـات المنطقة. كما أن فرنسـا تتعامل بحذر في سياسـتها لتجنب التصعيد مع القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا.

أهداف البحث:

١.تحليل السياسـات الفرنسية في الشرق الأوسط ومـدى تأثير توازن القوى فـي المنطقة على هذه السياسات.

٢.دراسة المصالح الاقتصادية لفرنسا في المنطقة وكيفية تأثيرها على رسم سياساتها الخارجية.

٣.فحـص دور فرنسـا فـي الأزمـات الإقليميـة كالأزمة السـورية، النزاع الفلسـطيني، والحرب في اليمن.

٤.تقديم توصيات حول كيفية تعزيز دور فرنسـا في الشـرق الأوسـط علـى الصعيدين السياسـي والاقتصادي.

منهجية البحث: تعتمد منهجيـة هذا البحث على التحليل النوعي باسـتخدام أسـاليب دراسة الحالة وتحليل السياسة الخارجية. سيتم دراسة النصوص والمقـالات الأكاديميـة، التقاريـر الحكوميـة، والمصـادر الصحفيـة التي تسـلط الضـوء على السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هيكلية البحث: تتضمن هيكلية البحث من مبحثين حيث جاء في المبحث الأول: توازن القوى في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط وتناول المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الفرنسية في الشرق الأوسط

المبحث الأول

توازن القوى في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط

لطالما شكّلت منطقة الشرق الأوسط محوراً أساسياً في السياسة الخارجية الفرنسية، نظراً لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، وتشابك مصالح القوى الدولية والإقليمية فيها. تسعى فرنسا، باعتبارها قوة دولية ذات إرث استعماري وتأثير دبلوماسي واسع، إلى الحفاظ على دورها في هذه المنطقة من خلال سياسات تقوم على مبدأ "توازن القوى"، بما يسمح لها بالتأثير دون الانخراط في مواجهات مباشرة أو تحالفات حصرية.

إنّ فهم التوازنات التي تحكم علاقات فرنسا مع دول المنطقة مثل السعودية، إيران، تركيا، ولبنان، إضافة إلى علاقاتها مع الفاعلين الدوليين كأمريكا وروسيا، يساعد في تفسير سياساتها المتغيرة والمواقف التي تتخذها تجاه الأزمات الإقليمية المختلفة، سواء في سوريا أو ليبيا أو النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. تقوم السياسة الفرنسية في هذا الإطار على الموازنة بين الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك الأمن ومكافحة الإرهاب، وبين ضمان استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية، خصوصاً في قطاعي الطاقة والدفاع.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط واهميتها

يعد مفهوم الشرق الأوسط من أكثر المفاهيم التي طالها التأويل والتحريف بسبب الأهواء والمصالح المختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة وتشكل نظاما دوليا جديدا، وهناك اتجاه يرى أن مصطلح الشرق الأوسط ما هو إلا تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، وقد استخدمت الكتابات الغربية للتعبير عن هذا المفهوم حتى الحرب العالمية الأولى بثلال دلالات الشرق

هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى و تتمتع بمواصفات و تراكيب وتعقيدات و مسالك، تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى و الأقصى[١].

ومن أهم الأدنى و تركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأوسط وتركز حول الهند، والشرق الأقضى ويركز حول الصين[٢].

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

١٩٠٢ ، حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريدتايد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية وركزه الخليج العربي.

فالشرق الأوسط الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الفرنسية حيال الشرق الأوسط:

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة استراتيجية بارزة لدى دول الاتحاد الأوروبي عاماً و فرنسا خصوصاً حيث الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية لدول الاتحاد في هذه المنطقة الحيوية . اذ تمتلك الاخيرة موقعاً جيوستراتيجياً مهماً، تتوسط قارات العالم الثلاث ويقع على ممرات مائية دولية تلعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، كما تمتلك موارد هامة للطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي[٣].

١ـ الأمن الإقتصادي :

بعد الاقتصاد من اهم الاهداف الاستراتيجية الرئيسة التي جعلت من منطقة الشرق الأوسط ساحة تنافس بين القوى الغربية منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. وجعل منها ساحة تنافس جيوسياسي متبادل بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط. والتركيز الفرنسي على هذا العامل نابع من أن الاقتصاد هو المفتاح الافضل لحل جميع القضايا السياسية في جوارها الجغرافي . يضاف الى ذلك، أن منطقة الشرق الاوسط تنفرد بأهمية قصوى في حسابات الحضيرة الأوربية.

سيطرت و حتى وقت قريب مقارنة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن و ذلك باختزاله في المجال العسكري إلا انه تم تبني خصوصا بعد الحرب الباردة مفهوم اشمل للأمن يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فحتى وان قمنا بإعطاء صيغة موسعة للأمن، تشمل الدفاع عن القيم الوطنية ، البقاء، الوحدة الترابية، بقاء الدولة ، ضمان سلامة السكان ، إيجاد ظروف اقتصادية للرخاء[٤]. فهذه الأخيرة التي تبقى من أهم دوافع السياسة الخارجية للدول فرغم أن البعد الاقتصادي ليس حديثا إلا أن المفهوم الجديد للأمن الشامل والكتابات الليبرالية خصوصاً النيوليبيرالية التي ركزت على أهمية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية كان لها دور كبير في إضفاء هذه البعد على السطح، وجعلها أحد أهم أولويات السياسة الخارجية، فالأمن الاقتصادي هو القدرة على الاكتفاء و ضمان بقاء الانسان من خلال توفير له الحاجات[٥].

وبالتالي فتحقيق الأمن الاقتصادي تبقى أحد أهم مصالح الدول و احد أهم المصالح السياسات الخارجية للدول و فرنسا لا تختلف دوافعها عن باقي الدول، فالمصلحة في تحقيق الرفاهية والبقاء وتوفير حاجياتها هي الت حكم شق كبير من سياستها في المنطقة الشرق الأوسط.

لعل المدرسة الليبرالية أحسن من أدركت العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية فبتعدد التيارات الليبرالية واختلاف اتجاهاتها الا انها تتفق كلها على أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية فهناك دافع و مصلحة اقتصادية دوما في السياسة الخارجية للدول [٦].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

علــى ذلك فقد أعطتنا الليبراليــة فهما معمقاً حول تفسير العديد من التفاعلات الدولية من الصراعات والنزاعات إلى التعاون والاندماج ، فهذا التفسير في فهــم البعد الاقتصادي في السياســة الخارجية الفرنسية حال الشرق الأوسطية، فقد أدركت مبكرا الأهميــة الاقتصادية للمنطقة مــدى تأثيرها على أمنهــا الاقتصادي، ويمكن أهم الأبعاد الاقتصادية للسياســة الفرنسية حيال الشــرق الأوسط في ١- تعتبر المنطقة الأوســطية بالنسبة لفرنسا مصدرا أوليا للطاقة والمــوارد الأولية وذلك على اعتبار أن المنطقة كما تطرقنا له ســابقا تتمتع بإمكانيات طاقويــة كبيــرة ، فلازال تدفق البتــرول أحد أهم الابعاد الاقتصادية للسياسية المتوسطية الفرنسية منذ القدم ففرنســا تعتمد علــى نفط المطقة، وعلى هــذا الاســاس فالمنطقة وضع حســاس في الأمن الاقتصادي الفرنســي و أمنها الشــامل خصوصاً و أن نفط يشــكل في العالم الحالــي مادة حيوية و إستراتيجية تبني سياسة الدول الكبرى. [٧] وايجاد أسواق لصادرتها من السلع والخدمات والرساميل عــن طريق إقامة منطقة تجــارة حرة مما يعطيها ميــزة تفضيليــة في أســواق المنطقة التــي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية .

٢-محاربة الإرهاب والأمن القومي الفرنسي

علــى الرغم من التاريخ الطويل للإرهاب، إلا أنه أصبح واحدا من أكثر الظواهر تأثير، وأشده فتكاً في العصر الحديث ، وبات يشــكل تهديدا أساسياً للأمــن الدولي، بعد أن اخذ قالباً جديدا خاصة بعد الهجمــات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، إذ حدث انتقالة في نمط هذه الظاهرة مــن إطاره الضيق إرهاب داخل الدولة، إلى نطاق أوســع إرهاب) عابر للحدود الوطنية. ومثال ذلك، الاتحاد الأوربي الذي يواجه تهديدات إرهابية تتبع على وجه التحديد من منطقة الشرق الأوسط التي تمتد من المغرب إلى أفغانستان [٨].

إذا كان الإرهــاب الدولــي يوقع ضحايــا كثيرة ، فــإن الإرهاب الوطني أو الداخلي هو أشــد فداحة ، والأوســع انتشــار ، فله القدرة على التأثير على المصالح الفرنسية في المنطقة المتوسطة، إضافة إلى ســرعة انتشار انعكاســاته إلى البيئة الداخلية الفرنســية ولعل مــا حصل فــي الجزائر ، مصر وتركيــا أفضــل دليل علــى ذلك ، فبعــد الحرب البــاردة لم يعــد التهديد ناجم عــن الثنائية القطبية ، و بهــذا تغيــر التهديد إلى "العــدو الأخضر" و بدلا من الخطر الأحمر " ، واصبح الدول الفاشلة وكذلــك الفواعــل والتنظيمات غيــر الدولتية من الكيانات، والجماعات الارهابية الاسلامية بالذات هي مصدر التهديد الجديد[٩] .

٣- خطر اسلحة الدمار الشامل

يشكل ســباق التســلح النووي في الشرق الأوسط أحد أهــم التحديات خصوصاً الاســتراتيجية التي تواجه الاتحاد الأوربي[١٠] .

اعتبرت فرنســا أن انتشار أســلحة الدمار الشامل يشــكل أحد مصــادر الخطر على الأمــن القومي الفرنســي ، أي أنــه "طبقــا لتصــورات الفكــر الاســتراتيجي الغربــي فــإن اســتمرار ارتفــاع

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مستويات التسلح في المنطقة، سوف يحدث نوعية عالمية من القدرات التسليحية لهذه الدول، وهذا من شانه أن يغير طبيعة التحديات العسكرية التي تواجهها القوى الغربية من هاته الدول[١١] ، وهو ما قد يؤدي إلى مازق امني ، فانتشار أسلحة الدمار الشامل المصحوب بحالات عد الاستقرار في العلاقات بين دول المتوسطية تعتبره فرنسا تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي، حيث يمكن أن تؤدي هاته الصراعات إلى استعمال محتمل لهاته الأسلحة ، لهذا حاولت فرنسا طل الاتحاد الأوروبي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وذلك في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥ بالدعوة في تكديس الأسلحة التقليدية ، فلازالت فكرة امتلاك الدول المتوسطية لسلاح نووي تخيم على المخيلة الفرنسية و تفزعها حتى فكرة تخيل ذلك[١٢] ، وفرنسا ترى بالمنطقة منطقة نفذ ورثتها تاريخيا فترى انه من خلال توطيد علاقاتها مع الدول المنطقة تستطيع فرنسا تأثير على مواقفها، وبذلك تستفيد من دعمها في المؤسسات الدولية بفضل هذه البلدان ، خصوصا وانه الدور الجديد الذي تلعبة كحامية القانون الدولي، ففرنسا تعتبر نفسها قوة عظمى من الحجم المتوسط فاهتمام فرنسا بالمنطقة يتعدى التهديدات ليكون بمثابة سياسة ذكية فرنسية لإثبات وجودها عالميا ومازاد من ذلك الاهتمام الأمريكي بهاته المنطقة ، و الذي اعتبرته فرنسا والدول الأوروبية تهديدا مباشرا لها مما أدى إلى إعادة تفعيل مسارات الشراكة الأورومتوسطية.[١٣] .

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة محورية في السياسة الخارجية الفرنسية، نظراً لما تتمتع به من أهمية جيوسياسية واستراتيجية بالغة. فالمنطقة تمثل حلقة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتُعدّ مركزًا حيويًا للطاقة، إذ تضمّ أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم، ما يجعل استقرارها بالغ الأهمية لأمن الطاقة في أوروبا وفرنسا تحديداً. كما تُعدّ ساحة رئيسية للتنافس الدولي بين القوى الكبرى، وهو ما يدفع فرنسا إلى محاولة الحفاظ على دور فاعل ومتوازن لضمان مصالحها وتعزيز حضورها الدبلوماسي.

وتستند الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط في السياسة الفرنسية أيضاً إلى اعتبارات أمنية، خاصة مع تنامي التهديدات المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية والصراعات المسلحة، التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي. إضافة إلى ذلك، تحتفظ فرنسا بعلاقات تاريخية وثقافية مع العديد من دول المنطقة، مثل لبنان وسوريا، ناتجة عن إرثها الاستعماري، وهو ما يمنحها نفوذاً ناعماً تحرص على توظيفه ضمن سياستها الخارجية. عليه، تسعى فرنسا إلى لعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية، والموازنة بين دعمها لحلفائها التقليديين من جهة، ومبادئها المعلنة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي من جهة أخرى، بما يعكس إدراكها العميق لأهمية الشرق الأوسط كمنطقة حيوية لرسم توازنات القوى العالمية[١٤].

المطلب الثاني: التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الفرنسية:

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تتبنى فرنسا في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط توجهات استراتيجية متعددة، تعكس رغبتها في الحفاظ على نفوذها الدولي ومكانتها كقوة كبرى، سواء من خلال التحالفات الإقليمية، أو عبر دورها في إدارة الأزمات، أو من خلال مشاركتها في المنظمات الدولية. هذه التوجهات تتقاطع أيضًا مع متغيرات دولية كبرى، كعلاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا، وتواجدها داخل التحالفات العسكرية مثل الناتو، إلى جانب ما تفرضه المنطقة من تحديات وتهيئه من فرص.

فيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية، حرصت فرنسا على بناء علاقات استراتيجية وثيقة مع عدد من الدول المؤثرة في الشرق الأوسط مثل السعودية، مصر، ولبنان. هذه التحالفات تتجلى في التعاون العسكري، الاقتصادي، والدبلوماسي. ففي السعودية ومصر، تدعم فرنسا استقرار الأنظمة الحاكمة وتنسق معها في ملفات مكافحة الإرهاب، كما تلعب دورًا فاعلًا في صفقات السلاح والتدريب العسكري. أما في لبنان، فإن العلاقة تأخذ طابعًا تاريخيًا خاصًا، بحكم الإرث الفرنسي والارتباط الثقافي، حيث تسعى باريس دائمًا للعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وتقديم مساعدات إنسانية وسياسية للحفاظ على توازن النظام السياسي الهش في البلاد[١٥].

أما في الأزمات الإقليمية، فقد سعت فرنسا إلى لعب دور فاعل ومتوازن، لكنها اصطدمت أحيانًا بحدود تأثيرها أمام القوى الأكبر أو تعقيد الواقع الإقليمي. في الأزمة السورية، دعمت باريس المعارضة ضد نظام بشار الأسد، لكنها تجنبت التدخل العسكري المباشر الكبير بعد التجربة الأمريكية في العراق. أما في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، فتبنت فرنسا موقفًا رسميًا داعمًا لحل الدولتين، لكنها لم تخرج عن الإطار التقليدي الأوروبي. وفي حرب اليمن، دعمت فرنسا التحالف العربي سياسيًا وبيعًا للسلاح، لكنها واجهت انتقادات محلية ودولية بسبب تداعيات هذه الحرب على المدنيين.[١٦]

ضمن مشاركتها في المنظمات الدولية، تؤدي فرنسا دورًا نشطًا في صياغة المواقف الدولية المتعلقة بالشرق الأوسط. في مجلس الأمن، غالبًا ما تقدم مشاريع قرارات أو تعارض قرارات تتعارض مع مصالحها أو مصالح حلفائها في المنطقة. وفي الاتحاد الأوروبي، تُعتبر فرنسا من القوى المحركة للسياسة الخارجية المشتركة، خاصة في ما يتعلق بقضايا الهجرة، الطاقة، والأمن. كما تشارك في منتديات متعددة الأطراف مثل الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة الأمن والتعاون المتوسطي، حيث تسعى إلى تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي مع دول الضفتين[١٧].

من ناحية توازن القوى الدولية، تسعى فرنسا إلى الحفاظ على استقلالية نسبية عن الولايات المتحدة، دون الدخول في مواجهة مباشرة معها، وهو ما يبدو واضحًا في ملفات مثل الاتفاق النووي الإيراني، حيث اختلفت باريس عن واشنطن في الرؤية، لكنها لم تخرج تمامًا عن التنسيق الغربي.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

في المقابل، تتعامل فرنسا مع روسيا بحذر، حيث تربطها بها علاقات تعاون ومنافسة في آنٍ واحد، خصوصًا في ملفات ليبيا وسوريا، ما يدفعها لمحاولة لعب دور الوسيط أو الفاعل "المتزن" في العلاقة بين الشرق والغرب[١٨]

أما في إطار التحالفات العسكرية، خاصة الناتو، ففرنسا تسهم بشكل واضح في صياغة الاستراتيجية العسكرية للتحالف تجاه الشرق الأوسط. رغم تحفظاتها أحيانًا على التوجهات الأمريكية داخل الحلف، فإنها تشارك في المهام الميدانية وفي العمليات الجوية ضد الإرهاب في العراق وسوريا. كما تسعى إلى تعزيز وجودها العسكري المستقل في بعض المناطق الاستراتيجية، مثل الخليج أو الساحل الإفريقي، لدعم نفوذها الإقليمي دون الاعتماد الكلي على الحلف.في المقابل، تواجه فرنسا تحديات متعددة في المنطقة. من أبرزها التهديدات الأمنية، خاصة الإرهاب العابر للحدود، وعودة المقاتلين الأجانب، وتصاعد التوترات في مناطق مثل ليبيا، التي أصبحت ساحة صراع بين قوى دولية متنافسة. كما تمثل هشاشة بعض الأنظمة، والصراعات الطائفية، وغياب الاستقرار السياسي تحديًا أمام أي سياسة خارجية مستقرة وطويلة الأمد[١٩].

ورغم هذه التحديات، تفتح المنطقة أيضًا فرصًا اقتصادية وتجارية مهمة أمام فرنسا، حيث تسعى للاستفادة من برامج التحول الاقتصادي في دول الخليج، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة في الإمارات وقطر. هذه الشراكات لا تقتصر على التجارة، بل تشمل الاستثمار المتبادل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز حضور الشركات الفرنسية الكبرى في الأسواق الإقليمية.فإن السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط تستند إلى مزيج من الطموحات الاستراتيجية، الحذر السياسي، والانخراط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق توازن بين المبادئ والمصالح وسط بيئة إقليمية معقدة ومتغيرة.

المبحث الثاني

المصالح الاقتصادية الفرنسية في الشرق الأوسط

تُعدّ المصالح الاقتصادية أحد الركائز الأساسية التي توجه السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط، إذ تنظر فرنسا إلى هذه المنطقة ليس فقط كمجال نفوذ جيوسياسي، بل كسوق استراتيجي وفرصة استثمارية واسعة. وتتمثل أبرز هذه المصالح في ثلاثة مجالات رئيسية: الطاقة، والتجارة، والاستثمار الصناعي والعسكري

في قطاع الطاقة، تعتمد فرنسا – عبر شركات مثل "توتال إنرجي" (TotalEnergies) – على علاقات وثيقة مع الدول المنتجة للنفط والغاز، مثل السعودية، الإمارات، قطر، والعراق، لضمان تنويع مصادرها وتقليل تبعيتها للغاز الروسي، خصوصًا في ظل التوترات الجيوسياسية في أوروبا. هذه العلاقات تمنح فرنسا نفوذاً اقتصادياً

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

وسياسـياً في آنٍ واحـد، وتدفعها إلى الحفاظ على استقرار هذه الدول وتوطيد الشراكات معها.

أمـا علـى صعيـد التجارة والاسـتثمار، فتنشـط الشـركات الفرنسـية في قطاعات البنية التحتية، النقل، الطاقة المتجددة، والتعليم، وغالباً ما ترافقها جهود دبلوماسـية مكثفة من قبل الدولة الفرنسـية لتعزيز "الدبلوماسـية الاقتصاديـة". دول الخليج بشـكل خاص تُعدّ من أبرز الشـركاء التجاريين، حيث تستثمر فرنسا في مشاريع مثل المدن الذكية (نيوم في السـعودية) ومترو الدوحة والمطارات الإماراتيـة. كما توفر العقود العسـكرية الضخمة – مثـل مبيعات طائرات "رافال" وسـفن حربية – مصدرًا مهمًا للدخل الصناعي الفرنسي ودعماً لقطاع الدفاع المحلي[٢٠].

وعلى الرغـم من التحديات السياسـية، مثل عدم الاسـتقرار فـي بعـض الـدول كالعـراق ولبنان وسـوريا، تواصـل فرنسـا نهجهـا البراغماتي، موازنـةً بيـن مصالحهـا الاقتصاديـة والمبادئ المعلنة لسياسـتها الخارجية، فـي محاولة للحفاظ على موقعهـا كفاعل اقتصادي مؤثـر في منطقة شديدة التنافس بين القوى الكبرى.

المطلب الأول: السـياق الاقتصـادي للعلاقات الفرنسية-الشرق أوسطية

تُعتبر منطقة الشـرق الأوسـط شـريكًا اقتصاديًا استراتيجيًا لفرنسا، حيث تُسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية علـى الصعيدين الإقليمـي والدولي. تتسـم هـذه العلاقات بالتنـوع والشـمولية، حيث تشمل مجالات الطاقة، التجارة، والاستثمار، مما يعكس عمق التعاون بين الجانبين[٢١].

تُعد منطقة الشـرق الأوسط مصدرًا هامًا للموارد الطبيعيـة، خصوصًـا النفـط والغاز، ممـا يؤثر بشكل مباشـر على الاقتصاد الفرنسي، سواء من خـلال تأمين إمدادات الطاقة أو عبر اسـتثمارات الشـركات الفرنسـية في مشـاريع الطاقة والبنية التحتية.

١-النفط والغاز:

تُعتبر الطاقة من الركائز الأساسـية في العلاقات الاقتصاديـة بين فرنسـا ودول الشـرق الأوسـط المنتجة للنفط والغاز مثل السـعودية والإمارات. تُسهم شركات فرنسـية مثل "توتال" في مشاريع مشـتركة مع شـركات نفطية كبـرى، مما يعزز التعاون الثنائي في هذا القطاع الحيوي[٢٢].

٢-التجارة البينية:

تشـهد التجارة بين فرنسـا ودول الشرق الأوسط نمـوًا ملحوظًـا، حيـث تُصـدّر فرنسـا منتجات متنوعة تشـمل الطائرات، السيارات، والمنتجات الفاخرة، بينما تسـتورد من المنطقة النفط، الغاز، والمنتجات الزراعية.

٣-الاستثمار الفرنسي في الشرق الأوسط

القطاعات الرئيسية للاستثمار:

البنية التحتية: تسـتثمر الشـركات الفرنسـية في مشـاريع بنيـة تحتيـة كبـرى، مثل بناء السـكك الحديدية والمطارات.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التكنولوجيا: تُشارك فرنسا في تطوير مشاريع تكنولوجية متقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

الصناعات الدفاعية: تُعدّ فرنسا من الموردين الرئيسيين للمعدات العسكرية في المنطقة، مما يُعزز التعاون الدفاعي بين الجانبين.

الشركات الفرنسية الكبرى في الشرق الأوسط:

إيرباص: تُعتبر من الشركات الرائدة في صناعة الطائرات، ولها حضور قوي في المنطقة.

بيجو: تُسهم في صناعة السيارات وتُعزز من وجودها في أسواق الشرق الأوسط.

لوريال: تُعدّ من الشركات البارزة في مجال مستحضرات التجميل، ولها قاعدة عملاء واسعة في المنطقة.

تشهد العلاقات الاقتصادية الفرنسية-الشرق أوسطية تحولات مستمرة، حيث تسعى فرنسا إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة. ومع ذلك، تواجه هذه العلاقات تحديات تتعلق بالتنافس مع قوى اقتصادية أخرى، مثل الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية في بعض دول المنطقة[٢٣].

المطلب الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على الاستثمارات الفرنسية.

تُعدّ الاستثمارات الفرنسية في الشرق الأوسط من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة، إلا أنها ليست بمنأى عن تأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تضرب هذه الرقعة الجغرافية الحساسة بين الحين والآخر. فالشرق الأوسط يشهد تقلبات متكررة، تتراوح بين صراعات داخلية، توترات إقليمية، وانهيارات اقتصادية في بعض الدول، مما يخلق بيئة استثمارية غير مستقرة، تُلقي بظلالها على حجم ونوعية الاستثمارات الفرنسية[٢٤].

تؤثر الأزمات السياسية بشكل مباشر على قرارات الشركات الفرنسية بشأن الدخول أو التوسع في الأسواق الشرق أوسطية. فمثلاً، تؤدي الحروب الأهلية كما في سوريا واليمن، أو التوترات السياسية الحادة كما في لبنان والعراق، إلى ارتفاع مستوى المخاطر الجيوسياسية، وهو ما يدفع المستثمر الفرنسي إلى التريث أو الانسحاب أحياناً. هذه المخاطر تشمل تعطل سلاسل التوريد، ضعف الحماية القانونية للعقود، وتزايد احتمالات المصادرة أو الإخلال بالاتفاقات التجارية بسبب تغيّر الأنظمة أو غياب الاستقرار المؤسسي.

من ناحية أخرى، تُعدّ الأزمات الاقتصادية في المنطقة، مثل التضخم الحاد أو انخفاض العملة المحلية أو ارتفاع مستويات الدين العام، من أبرز المعوّقات التي تحدّ من القدرة الشرائية للسوق المحلية وتؤثر على العائدات المتوقعة من الاستثمارات. في دول مثل مصر ولبنان، عانت الشركات الفرنسية من تقلّص فرص النمو في ظل تدهور الوضع المالي، مما دفع بعضها

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلى تقليص نشاطه أو البحث عن شراكات أكثر مرونة لتقليل الخسائر.

ورغم ذلك، تحاول فرنسا الحفاظ على حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط من خلال انتهاج سياسة "الواقعية الاقتصادية"، أي المواءمة بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، بما يسمح لها بالتأقلم مع الأزمات دون انسحاب كامل. كما تلجأ إلى تعزيز استثماراتها في الدول المستقرة مثل الإمارات والسعودية وقطر، التي توفّر بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر أمانًا، وتُعدّ شريكًا موثوقًا في المشاريع الكبرى.

وبالتالي، فإن تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على الاستثمارات الفرنسية في الشرق الأوسط متباين، ويعتمد على طبيعة كل دولة وظروفها المحلية، لكنه يبقى عاملاً حاسماً في توجيه دفة الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة، سواء من خلال إعادة هيكلة الاستثمارات أو نقلها إلى أسواق أقل مخاطرة، أو عبر تفعيل القنوات الدبلوماسية لحماية المصالح الاقتصادية الفرنسية.[٢٥]

تسعى فرنسا في السنوات القادمة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج، خاصة مع قطر، الإمارات، وعُمان، من خلال استراتيجيات مدروسة تستند إلى المصالح المتبادلة والرغبة المشتركة في تنويع الشراكات. وتأتي هذه التوجهات في سياق تحولات اقتصادية عالمية، وتغير موازين القوى في المنطقة، إلى جانب مساعي هذه الدول الخليجية نفسها لتقليل اعتمادها على النفط من خلال رؤى وطنية طموحة مثل "رؤية ٢٠٣٠" في السعودية، و"رؤية الإمارات ٢٠٥٠".

ويمكن لفرنسا أن تُعزز تعاونها مع هذه الدول في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء، وهو قطاع يشهد اهتمامًا متزايدًا من قِبل دول الخليج التي تسعى لتقليل بصمتها الكربونية. تمتلك فرنسا خبرات كبيرة في هذا المجال، وتستطيع شركاتها، مثل "EDF Renouvelables"، أن تلعب دورًا رئيسيًا في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، خاصة في عُمان والإمارات اللتين تطوران بشكل مكثف بنيتهما التحتية للطاقة النظيفة.

و تسعى فرنسا إلى توسيع التعاون في مجال الصناعات الدفاعية والأمنية، وهو مجال تحتفظ فيه فرنسا بعلاقات متينة خاصة مع قطر والإمارات، من خلال عقود شراء طائرات "رافال"، والمعدات العسكرية المتطورة. تعزيز هذه الشراكات لا يقتصر فقط على التبادل التجاري، بل يمتد إلى التدريب العسكري ونقل التكنولوجيا، وهو ما تطمح إليه الدول الخليجية ضمن مساعيها لبناء قدرات محلية.

وهناك فرص واعدة للتعاون في القطاعات الرقمية والذكاء الاصطناعي، حيث تهدف فرنسا إلى توسيع وجودها من خلال شركات ناشئة ومراكز أبحاث مشتركة. ويمكن أن تصبح قطر، بفضل بنيتها التحتية المتقدمة وتنظيمها لفعاليات دولية مثل كأس العالم، مركزًا للتجارب الفرنسية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

في الابتـكار الحضري والتقنيـات الذكية.إضافة إلـى ذلك، يمكن لفرنسـا أن تسـتفيد مـن مكانتها الثقافية والتعليمية لتقوية الروابط الاقتصادية عبر الاسـتثمار في التعليم العالـي والثقافة. الجامعات الفرنسـية والمؤسسـات التعليمية تحظى بسـمعة جيدة فـي الخليـج، وهناك فرص لإنشـاء فروع محلية أو تقديم برامج مشـتركة، خاصة في قطر وعمان اللتين تبديـان انفتاحًا متزايدًا على التعليم الدولي[٢٦].

فـإن الدبلوماسـية الاقتصادية الفرنسـية يجب أن تلعـب دورًا أكثر فاعلية فـي تهيئة البيئة القانونية والتجاريـة الملائمـة لتعزيز الاسـتثمارات، من خـلال توقيـع اتفاقيات ثنائيـة، وتسـهيل دخول الشـركات الفرنسـية الصغيرة والمتوسـطة إلى الأسـواق الخليجيـة، وليس فقـط الاقتصار على الشركات الكبرى.

بذلـك، تعتمـد التوجهات المسـتقبلية لفرنسـا في الخليـج علـى الجمع بيـن المصالـح الاقتصادية طويلـة الأمد والمرونة فـي التكيف مع التغيرات الإقليمية، في إطار شـراكة استراتيجية تقوم على التنمية والتنوع والاستقرار.

المطلـب الثالـث: الاسـتراتيجيات الاقتصادية والتجارية الفرنسية:

تتبنى فرنسـا نهجًـا اقتصاديًـا براغماتيًا ومتعدد الأبعـاد في علاقاتها مع دول الشـرق الأوسـط، يقوم على مبـدأ الدمج بين المصالـح الاقتصادية والأدوار السياسية والدبلوماسية. ففرنسا تدرك أن تعزيـز نفوذها في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق من خـلال السياسـة فقط، بـل يتطلـب انخراطًا اقتصاديًـا قويًـا ومسـتدامًا. ولذلـك، تعتمد على مجموعة من الاسـتراتيجيات المتكاملة التي تخدم أهدافها الاقتصادية وتدعم مكانتها الدولية.

وتسـعى فرنسـا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في الشـرق الأوسـط من خلال دمج أدوات القوة الاقتصاديـة ضمن سياسـتها الخارجيـة. ويتمثل ذلـك فـي الانخـراط النشـط للحكومة الفرنسـية عبـر السـفارات، والـوزارات، والمؤسسـات الاقتصادية الداعمة مثل Business France و MEDEF International، في دعم الشركات الفرنسـية وتشـجيع الاسـتثمار المتبادل. وتتبنى فرنسـا ما يُعرف بـ"دبلوماسـية الأعمال"، حيث تُستخدم الزيارات الرسـمية، والقمم الاقتصادية، والمعـارض التجارية كوسـائل لبناء الشـراكات وتعزيـز فرص الشـركات الفرنسـية فـي الفوز بمناقصات أو صفقات كبرى في مجالات الطاقة، الدفاع، البنية التحتية، والنقل.

تركّـز الاسـتراتيجية الاقتصاديـة الفرنسـية في الشـرق الأوسـط علـى القطاعـات ذات الأهمية الجيوسياسية والاستثمارية العالية، مثل[٢٧]:

١.الطاقـة (النفط، الغـاز، الطاقـة المتجددة) من خلال شركات مثل TotalEnergies.

٢.الصناعات الدفاعية والعسكرية، عبر شركات مثل Dassault Aviation وThales.

٣.النقل والبنية التحتية، من خلال شركتي (السكك

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الحديدية) والانشاءات.

٤. الصناعات الفاخرة والتجميل، عبر علامات مثل L'Oréal وChanel.

٥. التعليم والتكنولوجيا، خاصة من خلال الشراكات في مجالات البحث العلمي والجامعات.

تُعدّ مسألة أمن الطاقة أولوية في الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية، خصوصًا في ظل أزمات الطاقة العالمية. ومن هنا، تسعى فرنسا لتوقيع شراكات طويلة الأجل مع دول الخليج، لا سيما السعودية، الإمارات، وقطر، لتأمين إمدادات مستقرة من النفط والغاز، إلى جانب المساهمة في مشاريع التحول نحو الطاقة النظيفة، ما يعزز من الحضور الفرنسي في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح في الخليج.

ورغم اهتمامها بالدول الكبرى مثل السعودية وقطر، تحرص فرنسا أيضًا على تنمية العلاقات الاقتصادية مع دول أقل جذبًا للاستثمار الغربي، مثل عُمان والأردن، بهدف تنويع شركائها وتجنب الاعتماد على أسواق تقليدية قد تتأثر بالأزمات. يساعد هذا التنوع في بناء علاقات أكثر استقرارًا ويقلل من المخاطر الاقتصادية والسياسية.

تشهد دول الخليج تحولات اقتصادية جذرية في إطار "رؤى وطنية" مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ورؤية الإمارات ٢٠٥٠، والتي تستهدف تقليل الاعتماد على النفط. ترى فرنسا في هذه التحولات فرصة استراتيجية، وتسعى إلى تقديم نفسها كشريك موثوق في مجالات التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، النقل الذكي، والتخطيط العمراني الذكي (كما في مشروع "نيوم").

الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية الفرنسية في الشرق الأوسط ليست عشوائية أو ظرفية، بل تقوم على مزيج من الدبلوماسية النشطة، الشراكة المستدامة، والتنوع القطاعي والجغرافي. وتهدف في مجملها إلى ترسيخ الدور الفرنسي كقوة اقتصادية عالمية ذات حضور فاعل في واحدة من أكثر المناطق أهمية في الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ على التوازن بين الربح الاقتصادي والنفوذ السياسي.

تلعب الحكومة الفرنسية دورًا محوريًا في دعم الشركات الوطنية الراغبة في دخول أو توسيع نشاطها في أسواق الشرق الأوسط، وذلك من خلال ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الاقتصادية" أو "دبلوماسية الأعمال". وتهدف هذه المقاربة إلى تعزيز تنافسية الشركات الفرنسية، خاصة في ظل بيئة دولية تتسم بالمنافسة الشديدة من قِبل قوى اقتصادية أخرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وألمانيا.

يتم هذا الدعم من خلال مجموعة من الأدوات المؤسسية والدبلوماسية المترابطة، التي تشمل:

١. الترويج التجاري عبر المؤسسات الرسمية: تعمل مؤسسات حكومية متخصصة، مثل Business France، على الترويج للمنتجات والخدمات الفرنسية في أسواق الشرق الأوسط. وتقوم هذه المؤسسة بتنظيم المعارض التجارية،

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

البعثـات الاقتصادية، ولقـاءات الأعمال الثنائية، مما يسـهل على الشـركات الفرنسية فهم السوق، والالتقاء بشركاء محليين، والترويج لمشروعاتها.

٢. التنسـيق عبـر السـفارات والملحقيـات الاقتصادية: تلعب السـفارات الفرنسـية في دول الشرق الأوسـط دورًا أساسيًا في دعم الشركات، حيـث تحتوي على ملحقيـات اقتصادية وتجارية تقـدم معلومات دقيقة حول الوضـع الاقتصادي، القوانيـن المحلية، والفرص المتاحة. كما تسـهّل السـفارات اللقـاءات مـع المسـؤولين المحليين، وتدعـم الشـركات الفرنسـية فـي حـال واجهت عراقيـل قانونيـة أو بيروقراطيـة. (عبد الرضا، ٢٠١٦، ص٢٩٩)

٣. الدعم المالي والضمانات: تقدّم مؤسسات مثل (بنك الاسـتثمار العام) قروضًـا وضمانات مالية لتشجيع الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على خوض تجربة الاستثمار في الشرق الأوسط، حتى في البيئـات ذات المخاطر المرتفعة. وتوفّر هذه الآليات غطاء ماليًا يحفز على دخول أسـواق جديدة.

٤. دور القيادة السياسـية فـي الصفقات الكبرى: غالبًا ما ترافق القيادة السياسـية الفرنسية، وعلى رأسـها رئيس الجمهورية، الوفود الاقتصادية في زيارات رسمية لدول الخليج أو شمال إفريقيا، في إطار "الدبلوماسية الاقتصادية العليا". وقد لعبت هـذه الزيارات دورًا حاسـمًا فـي إنجاح صفقات ضخمة مثل:

•بيع طائرات رافال لقطر والإمارات.

•توقيع عقود ضخمة مع شـركة توتال إنرجي في قطاع الطاقة.

•مشـروعات السـكك الحديدية لشركة ألستوم في السعودية ومصر.

٥. التدريب ونقل التكنولوجيا: ضمن استراتيجيتها طويلة الأمد، تدعم فرنسا مشاريع نقل التكنولوجيا والتكوين المهني كجزء من صفقاتها، مما يُسـهم في بناء صورة فرنسـا كشـريك موثوق يسهم في التنميـة، وليس مجرد طرف تجاري. وهذا يجعل الشركات الفرنسية أكثر ترحيبًا من قبل حكومات المنطقة.

تقـوم الحكومـة الفرنسـية بـدور فاعـل في دعم شـركاتها بالشرق الأوسـط من خلال مزيج ذكي مـن الدعـم المؤسسـي، التمويـل، الدبلوماسـية الرسمية، والتنسيق التجاري الميداني، ما يمنحها مزايا تنافسـية ويساعدها على ترسيخ مكانتها في واحدة من أكثر الأسـواق جذبًا واسـتراتيجية في العالم.[٢٨]

الخاتمة

مـن خـلال هـذا البحـث، تبيّـن أن السياسـة الخارجية الفرنسـية في الشـرق الأوسـط تتسـم بالمرونـة والبراغماتيـة، حيـث تسـعى باريس إلـى تحقيـق تـوازن دقيـق بيـن الحفـاظ علـى مصالحهـا الاقتصاديـة وتأميـن حضورهـا السياسي والدبلوماسـي في منطقة شديدة التعقيد.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تبرز فرنسا كفاعل دولي يحاول الموازنة بين التزاماتها التقليدية وتحالفاتها الاستراتيجية، وبين متطلبات الواقع الإقليمي المتغير. كما أوضح التحليل أن المصالح الاقتصادية، وخاصة في مجالات الطاقة والتجارة، تلعب دوراً محورياً في رسم توجهات السياسة الفرنسية، وتؤثر بشكل مباشر على مواقفها من القضايا الإقليمية. وبناءً على ذلك، فإن فهم السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط يتطلب دائماً قراءة مزدوجة تجمع بين الأبعاد الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية، في ظل شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية المتداخلة، لذا توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات:

أولًا: الاستنتاجات

١.تتبنى فرنسا سياسة خارجية تسعى إلى الحفاظ على قدر من الاستقلالية عن التحالفات التقليدية، خاصة في ظل علاقاتها المتوازنة مع الولايات المتحدة وروسيا. وقد تجلى ذلك في مواقفها المستقلة من بعض الأزمات الإقليمية مثل العراق وسوريا.

٢.تشكّل المصالح الاقتصادية أحد الدوافع الأساسية للسياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، خاصة في مجالات الطاقة، الدفاع، والنقل. وقد نجحت فرنسا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج على وجه الخصوص، من خلال مزيج من الدبلوماسية الرسمية ودعم القطاع الخاص.

٣.تعتمد فرنسا على أدوات غير تقليدية لتوسيع نفوذها في المنطقة، مثل الثقافة والتعليم، إلى جانب "دبلوماسية الأعمال"، التي تُسهم في فتح الأسواق أمام الشركات الفرنسية من خلال الدعم الحكومي والمؤسسي.

٤.تواجه فرنسا تحديات كبيرة تتعلق بعدم الاستقرار في عدد من دول الشرق الأوسط، مثل ليبيا وسوريا ولبنان، ما يؤثر على استمرارية استثماراتها ويضع قيودًا على تدخلها السياسي والعسكري.

٥.تحاول فرنسا في كثير من الأحيان التوفيق بين خطابها القائم على حقوق الإنسان والديمقراطية، وبين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، لكن هذا التوازن ليس دائمًا مستقرًا، ويُعرّضها لانتقادات أحيانًا من الداخل والخارج.

ثانيًا: التوصيات

١.ينبغي على فرنسا أن تركز على مشاريع طويلة الأمد مع دول مستقرة مثل الإمارات وقطر وعُمان، خصوصًا في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، لتقليل تعرضها لمخاطر الأزمات السياسية.

٢.يُنصح بزيادة الاستثمار في التعليم والثقافة الفرنسية في المنطقة من خلال توسيع المعاهد والمدارس والجامعات، وهو ما يعزز من النفوذ الفرنسي غير المباشر على المدى الطويل.

٣.تحتاج فرنسا إلى آليات أكثر مرونة في التعامل

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مع الأزمات في الشـرق الأوسـط، لا سـيما من خلال دعم الحلول الدبلوماسية متعددة الأطراف، بـدلًا من الاعتماد المفـرط على القوة أو الخطاب الأخلاقي المنفصل عن الواقع.

٤.بـدلًا من التركيز فقط علـى دول الخليج، على فرنسـا تعزيز وجودها الاقتصادي والسياسي في بلـدان مثل الأردن والمغرب والعراق، ما يُسـهم في توسـيع مجال نفوذها ويقلل من اعتمادها على شريك واحد.

٥.فرنسـا بحاجة إلى العمل عن كثب مع شركائها في الاتحـاد الأوروبي لتبني اسـتراتيجية موحدة تجـاه الشـرق الأوسـط، تـوازن بيـن المصالح الأوروبية الجماعية والأولويات الوطنية.

المصادر والمراجع

١.إبراهيم، درويش(٢٠١٤) ، الرئيس الفرنسـي علـى واشـنطن التفكيـر فـي التدخل العسـكري المحدود ومنع انتصار السـد القدس العربي، ٦ / شباط .

٢.أبو عامود، محمد كيلو ميشيل، (٢٠١٢)، حالة الأمة العربية(٢٠١١-٢٠١٢) معضلات التغير وأفاقه مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت .

٣.آزاد محمـد علي وآخـرون (٢٠١٣)،خلفيات الثورة دراسـات سورية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٤.انـور ،محمد فـرج(٢٠٠٧) ، نظرية الواقعية فـي العلاقـات الدولية دراسـة نقديـة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (د بن مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

٥.بـراء، ميكائيـل(٢٠١٢) موقـف أوروبا من الأزمة السـورية: غيـاب الفعالية وافتقـاد التأثير مركز الجزيرة للدراسات .

٦.بشير ،زين العابدين (٢٠١١)،مرتكزات نظام الحكـم السـوري (١٩٧٠-٢٠١١) وأثرهـا فـي الثورة التقرير الإستراتيجي التاسع الجزيرة.

٧.ثائـر، أبـو صالـح(٢٠١٢)، صـراع الاسـتراتيجيات في سـوريا النظام السياسـي في مواجهـة الأزمـة المركز السـوري للدراسـات السياسية، سوريا.

٨.جـان دوفـروك، أوليفـر كاميـف،(٢٠١١) تطورات سياسـة فرنسـا في سـوريا، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، رياض.

٩.جلك ،شـيراك(١٩٩٦) فرنسـا جديدة فرنسـا للمجتمع، ترجمة: أنطوان الهاشم و احمد عويدات ١، منشورات عويدات، بيروت.

١٠.جهـاد عـودة النظـام الدولـي وإشـكاليات (٢٠٠٥) ، دار الهـدى للنشـر والطبع والتوزيع، مصر.

١١.جون بيليس و ستيف سميث(٢٠٠٤)، عولمة السياسة العالمية"، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

١٢.سعد الدين، إبراهيم وأخرون(١٩٩٠) ، ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط ١ ، مندى الفكر العربي، عمان .

١٣.سعيد، أبو بشير (٢٠٠٣)، القانون الدستوري والنظم السياسية ديوان المطبوعات الجامعية ٥ ، الجزائر .

١٤.السعيد، بوشعير(٢٠١٠) ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، ج ٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

١٥.عبد الرحمن ،حسين الطعاز(٢٠٠١)، تركز السلطة الصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة ، ط ١ ، منشورات جامعة قاز.

١٦.عبد الرضى حسين الطعان(٢٠١٦)، تركز السلطة السياسية لصالح الهئية التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا ، ط ١ ، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي.

١٧.عبد القادر، رزيق المخادمي(٢٠٠٦)، "التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية"، ط١ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٨.فاضل زكي محمد (٢٠١٤)السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، ط١، مطبعة شفيق، بغداد .

١٩.ليلى مرسي ، أحمد وهبان(٢٠٠١) ، حلف شمال أطلنطي العلاقات الأوروبية بين التحالف والمصلحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٢٠.مالك حربا الثورة السورية (٢٠١١)، ثورة الكرامة والحرية الأسباب التطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الثاني الخريجين معهد البحوث والدراسات الجامعة الدول العربية.

٢١.محمد جمال باروت(٢٠١٣)، العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح المركز العربي ودراسة السياسات ، ط١، بيروت.

٢٢.منصف، السليمي(١٩٩٧)، القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ١ ، باريس .

٢٣.ميكائيل، براءة،(٢٠١٣) الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب فعالية وافتقار التأثير مركز -٣٥ الجزيرة للدراسات أبريل.

الهوامش

(١) أبو عامود، محمد كيلو ميشيل، (٢٠١٢)، حالة الأمة العربية(٢٠١١-٢٠١٢) معضلات التغير وأفاقه مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ص١٤.

(٢) جان دوفروك، أوليفر كاميف،(٢٠١١) تطورات سياسة فرنسا في سوريا، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، رياض،ص٣٥.

(٣) ميكائيل، براءة،(٢٠١٣) الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب فعالية وافتقار التأثير

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مركز -٣٥ الجزيرة للدراسات أبريل،ص٣٤.

(٤) آزاد محمد علي وآخرون (٢٠١٣)،خلفيات الثورة دراسات سورية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص١٦.

(٥) محمد جمال باروت(٢٠١٣)، العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح المركز العربي ودراسة السياسات ، ط١، بيروت، ص٨٢.

(٦) بشير ،زين العابدين (٢٠١١)،مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١) وأثرها في الثورة التقرير الإستراتيجي التاسع الجزيرة، ص١١٢.

(٧) بشير ،زين العابدين (٢٠١١)،مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١) وأثرها في الثورة التقرير الإستراتيجي التاسع الجزيرة، ص٤.

(٨) مالك حربا الثورة السورية (٢٠١١)، ثورة الكرامة والحرية الأسباب التطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الثاني الخريجين معهد البحوث والدراسات الجامعة الدول العربية، ص٢٧٢.

(٩) عبد القادر، رزيق المخادمي(٢٠٠٦)، "التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية"، ط١ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.، ص١٧.

(١٠) السعيد، بوشعير(٢٠١٠) ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، ج ٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص٢٢.

(١١) انور ،محمد فرج(٢٠٠٧) ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (د بن مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،ص٧٦.

(١٢) جون بيليس و ستيف سميث(٢٠٠٤)، عولمة السياسة العالمية"، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص٨٧.

(١٣) منصف، السليمي(١٩٩٧)، القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ١ ، باريس ، ص٨٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٢١.

(١٥) سعيد، أبو بشير (٢٠٠٣)، القانون الدستوري والنظم السياسية ديوان المطبوعات الجامعية ٥ ، الجزائر ،ص٦٥.

(١٦) سعد الدين، إبراهيم وأخرون(١٩٩٠) ، ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط ١ ، مندى الفكر العربي، عمان ،ص٢.

(١٧) سعد الدين، إبراهيم وأخرون(١٩٩٠) ، ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط ١ ، مندى الفكر العربي، عمان ، ص٢٧٥.

(١٨) عبد الرضى حسين الطعان(٢٠١٦)، تركز السلطة السياسية لصالح الهئية التنفيذية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فـي المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسـا ، ط ١ ، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي، ص١٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٩.

(٢٠) إبراهيـم، درويـش(٢٠١٤) ، الرئيـس الفرنسـي علـى واشـنطن التفكيـر فـي التدخل العسـكري المحدود ومنـع انتصار السـد القدس العربي، ٦ / شباط ،ص٧٥.

(٢١) ثائـر، أبـو صالـح(٢٠١٢)، صـراع الاسـتراتيجيات في سـوريا النظام السياسـي في مواجهـة الأزمـة المركز السـوري للدراسـات السياسية، سوريا، ص٦٢٢.

(٢٢) إبراهيـم، درويـش(٢٠١٤) ، الرئيـس الفرنسـي علـى واشـنطن التفكيـر فـي التدخل العسـكري المحدود ومنـع انتصار السـد القدس العربي، ٦ / شباط ، ص٧٣.

(٢٣) بـراء، ميكائيل(٢٠١٢) موقف أوروبا من الأزمة السـورية: غيـاب الفعالية وافتقـاد التأثير مركز الجزيرة للدراسات ، ص١١٢.

(٢٤) جلك ،شيراك(١٩٩٦) فرنسا جديدة فرنسا للمجتمع، ترجمة: أنطوان الهاشم و احمد عويدات ١، منشورات عويدات، بيروت، ص٢٨١.

(٢٥) إبراهيـم، درويـش(٢٠١٤) ، الرئيـس الفرنسـي علـى واشـنطن التفكيـر فـي التدخل العسـكري المحدود ومنـع انتصار السـد القدس العربي، ٦ / شباط ، ص٢١١.

(٢٦) سـعيد، أبـو بشـير (٢٠٠٣)، القانـون الدسـتوري والنظم السياسـية ديوان المطبوعات الجامعية ٥ ، الجزائر ، ص١٢١.

(٢٧) عبـد الرضـى حسـين الطعـان(٢٠١٦)، تركز السـلطة السياسـية لصالح الهئيـة التنفيذية فـي المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسـا ، ط ١ ، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي،ص٢٨٩.

(٢٨) عبـد الرضـى حسـين الطعـان(٢٠١٦)، تركز السـلطة السياسـية لصالح الهئيـة التنفيذية فـي المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسـا ، ط ١ ، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي، ٢١٠.

الملخص

يتنـاول هذا البحث السياسـة الخارجية الفرنسـية في منطقة الشـرق الأوسـط، مركزًا على بعدين أساسـيين: توازن القوى والمصالـح الاقتصادية. وتنبـع أهميـة هـذا الموضـوع مـن الموقـع الاسـتراتيجي للشرق الأوسـط ودوره المحوري في الأمن والطاقة، إلى جانب تعقيدات التفاعلات الإقليميـة والدولية فيه. يحلل البحث كيف تسـعى فرنسـا إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع مختلف القـوى الإقليمية مثل السـعودية، إيران، وتركيا، مع المحافظة على علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة، وفي بعض الأحيان التنسـيق أو التنافس مع روسـيا. كما يبين البحث المصالح الاقتصادية الفرنسـية في المنطقـة، خصوصًا فـي مجالات الطاقـة، التجـارة، والاسـتثمارات، ويبين كيف تؤثـر هـذه المصالح علـى التوجهات السياسـية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والدبلوماسـية الفرنسية. اعتمد البحث على منهج التحليل النوعي من خلال دراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسـة الخارجية الفرنسية، الشـرق الأوسـط، تـوازن القـوى، المصالـح الاقتصاديـة، العلاقـات الدولية، الطاقـة والنفط، الأمن الإقليمي.

Abstract

This study examines French foreign policy in the Middle East, focusing on two main dimensions: the balance of power and economic interests. The importance of this topic stems from the Middle East's strategic location and its pivotal role in security and energy, as well as the complexities of regional and international interactions. The study analyzes how France seeks to achieve a balance in its relations with various regional powers, such as Saudi Arabia, Iran, and Turkey, while maintaining its traditional relations with the United States and, at times, coordinating or competing with Russia. The study also identifies French economic interests in the region, particularly in the areas of energy, trade, and investment, and how these interests influence French political and diplomatic orientations. The study relies on a qualitative analysis approach through a study.

Keywords: French foreign policy, Middle East, balance of power, economic interests, international relations, energy and oil, regional security.